



منتدى الاستراتيجيات الأردني  
JORDAN STRATEGY FORUM

# قانون ضريبة الدخل في الأردن الحاجة لرؤية جديدة

نيسان ٢٠١٨



## منتدى الاستراتيجيات الأردني JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمُعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنمية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن

ت: +962 6 566 6476

ف: +962 6 566 6376



## جدول المحتويات

4	المقدمة	.1
5	السياسة المالية: الإجابات؟	.2
9	التوصيات:	.3
12	مصادر المعلومات	.4

## 1. المقدمة

ولأن السياسة المالية أمر في غاية الأهمية علينا الإجابة على السؤال: **أين يقف الاقتصاد الأردني بالنسبة لاستقرار الاقتصاد الكلي والنسبة للسياسة المالية؟**

**أولاً،** لم تكن معدلات النمو السنوية في الناتج المحلي الحقيقي قوية ومستقرة.

**ثانياً،** كانت السياسة المالية في الأردن دوماً متماشية مع الدورة الاقتصادية وليست معاكسة لها. ان معامل الارتباط بين الانفاق الحكومي والنمو الحقيقي يعادل نحو +0.4، بينما يجب أن يكون هذا المعامل سالباً في الاقتصادات القوية والسليمة والتي تتبع سياسة مالية معاكسة للدورة الاقتصادية.

**ثالثاً،** انخفاض الانفاق العام في الأردن في السنوات الأخيرة بشكل مستمر هو أمر مثير للحذر والانتباه؛ لان هذا الانخفاض بدأ يؤثر على كمية ونوعية الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة في الأردن.

**رابعاً،** العجز في الموازنة العامة مستمر وكذلك الدين العام فهو يتراكم ويزداد.

**وبناءً على الملاحظات المذكورة أعلاه، تثير ورقة السياسات هذه سؤالين محوريين، وهما كالاتي:**

1. ما هي الأسباب الكامنة خلف عدم قدرة الحكومة على تبني سياسة مالية مواجهة للدورة الاقتصادية؟
2. ما هو السبب الذي أدى لخفض النفقات الرأسمالية مؤخراً، وما هو سبب الاستمرار في عجز الموازنة؟

يقوم منتدى الاستراتيجيات الأردني من خلال ورقة السياسات هذه بالإجابة على الأسئلة المذكورة أعلاه، وبناءً على الأسئلة واجاباتها يطرح المنتدى مسألة الحاجة الملحة لنظرة جديدة لقانون ضريبة الدخل الحالي، كما نقترح من خلال هذه الورقة مجموعة من التوصيات والخيارات على مستوى السياسات الاقتصادية والمالية والضريبية.

يواجه الأردن العديد من التحديات الاقتصادية، وأبرز هذه التحديات؛ نمو ضعيف ومتذبذب في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ونسب بطالة مرتفعة ومتزايدة، وكذلك مستويات فقر يمكننا ملاحظتها. ومن خلال متابعة هذه التحديات، يجب ألا ننسى العجز المستمر في الموازنة العامة في الأردن، وأيضاً وجود مستويات مرتفعة من الدين العام.

في الحقيقة، لا يوجد معادلة سحرية تؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام، ويؤثر إيجابياً على مستويات البطالة والفقر. أيضاً، وبغض النظر عن العوامل التي قد تؤثر في هذا النمو، يقودنا المنطق الاقتصادي للتأكيد على أنه مع عدم استقرار كلٍ من **السياسة المالية** وعوامل **الاقتصاد الكلي** (مثل: النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، العجز في الموازنة العامة) سيكون الأثر التحفيزي للعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي محدوداً. وبناءً على ذلك يمكننا القول بأن **السياسة المالية ووضع الاقتصاد الكلي للدولة هو الإطار المحدد والذي يتبلور من خلاله النمو الاقتصادي.**

**وبناءً على ما تقدم من المهم الإشارة الى المبادئ الرئيسية التالية:**

1. يؤدي توفير الخدمات العامة الى تقليل عدم العدالة الاقتصادية، كما يؤدي لتحفيز النمو الاقتصادي.
2. تلعب الأنظمة الضريبية دوراً رئيسياً في تحفيز النمو الاقتصادي وتخفيض مستويات الفقر.
3. يؤدي استقرار الاقتصاد الكلي لتقليل مستويات المخاطرة وحالة عدم اليقين، وبالتالي الى زيادة الاستثمارات والادخار.

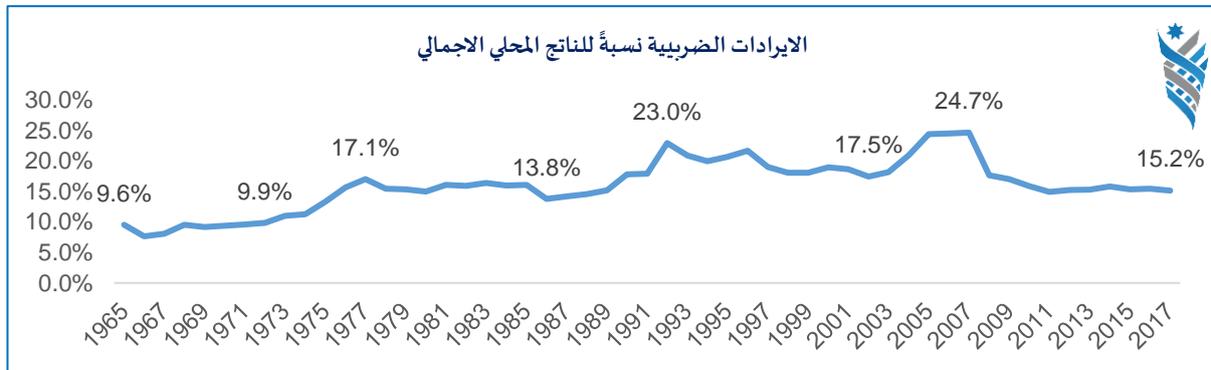
تعتبر السياسة المالية أمر مهم ومحوري، وذلك على **الأمدين** الزمنيين **القريب والبعيد**؛ فعلى **الأمد القريب** للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي؛ على الحكومة أن تكون قادرة على زيادة الصرف لتحفيز الاقتصاد خلال الفترات التي يكون فيها الأداء الاقتصادي ضعيفاً، والعكس كذلك عندما يكون الأداء الاقتصادي قوياً (سياسة مالية معاكسة للدورة الاقتصادية). **وعلى الأمد البعيد،** يجب أن تكون الحكومة قادرة على الاستثمار بكفاءة وكفاءة في البنية التحتية والموارد البشرية، وأن تحافظ على مستوى دين عام معقول.

## 2. السياسة المالية: الإجابات؟

### الإجابات؟

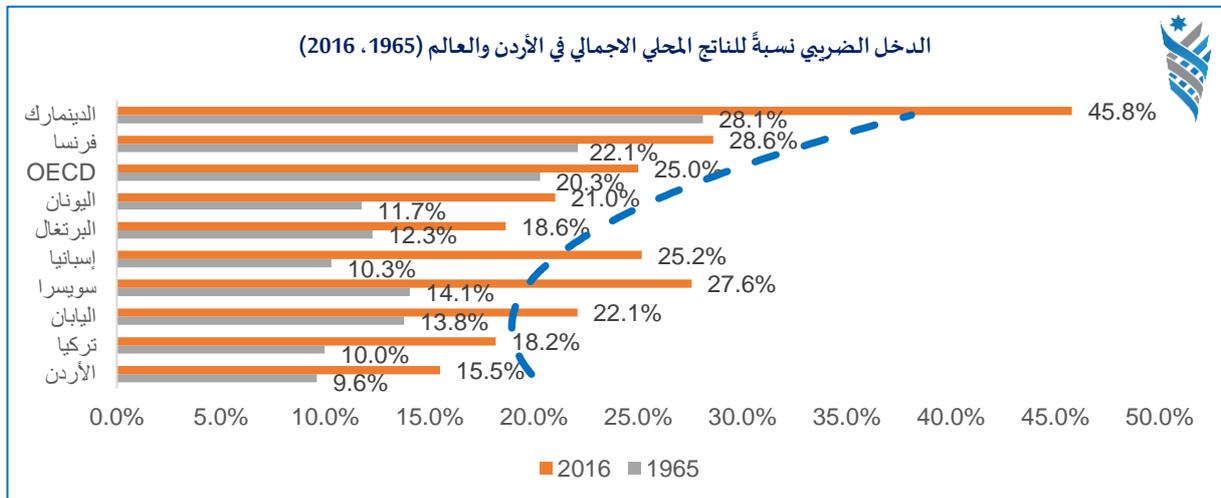
1. عندما يتراوح معدل إجمالي الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي حول نسبة الـ 15%، فإنه ببساطة لن يكون لدى الحكومة إيرادات كافية لتبني سياسة مالية معاكسة للدورة الاقتصادية. بالإضافة لذلك، فإن مسألة الاعتماد على المساعدات الخارجية، وكذلك العجز المستمر في الموازنة العامة يؤديان كلٌ بدوره لمفاقمة هذه المشكلة.

يقوم منتدى الاستراتيجيات الأردني في هذا الجزء من الورقة بالعمل على تزويد صانعي السياسات في الأردن بإجابات مقنعة حول الأسباب الكامنة خلف **عدم قدرة** الحكومة على تبني سياسة مالية معاكسة للدورة الاقتصادية. كذلك، سنقوم بتحديد الأسباب التي أدت **للتخفيض** الذي حدث مؤخراً في **النفقات الرأسمالية** للحكومة الأردنية، وأيضاً أسباب وجود **عجز** مستمر في الموازنة العامة.

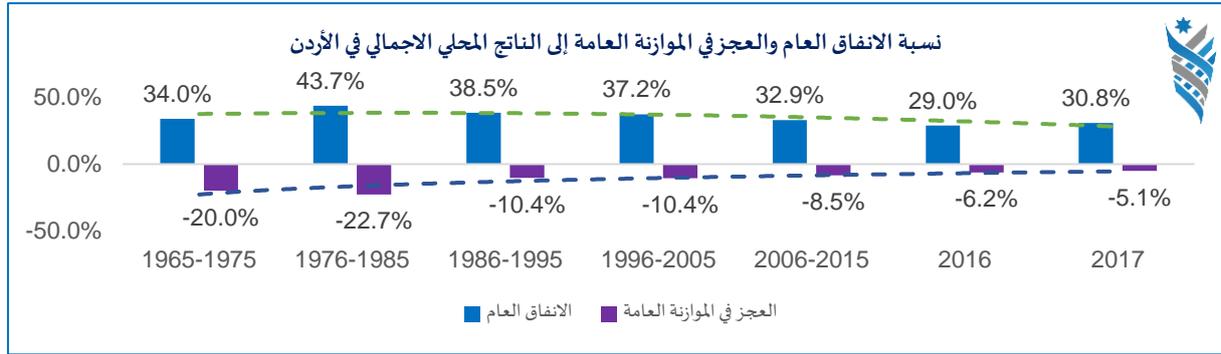


2. قد ارتفع إلى (15.5%) فقط. ومن الأمثلة أيضاً: فإن الدنمارك نجحت في رفع معدل الدخل نسبةً للناتج المحلي الإجمالي من 28% إلى 46%!! وبناءً على ذلك، من الضروري الإشارة إلى أن الحكومة تحصل ما يسمى ضريبة خاصة على المشتقات النفطية وإذا تم احتساب هذه الأموال كجزء من الإيرادات الضريبية فسوف ترتفع نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن إلى 18%.

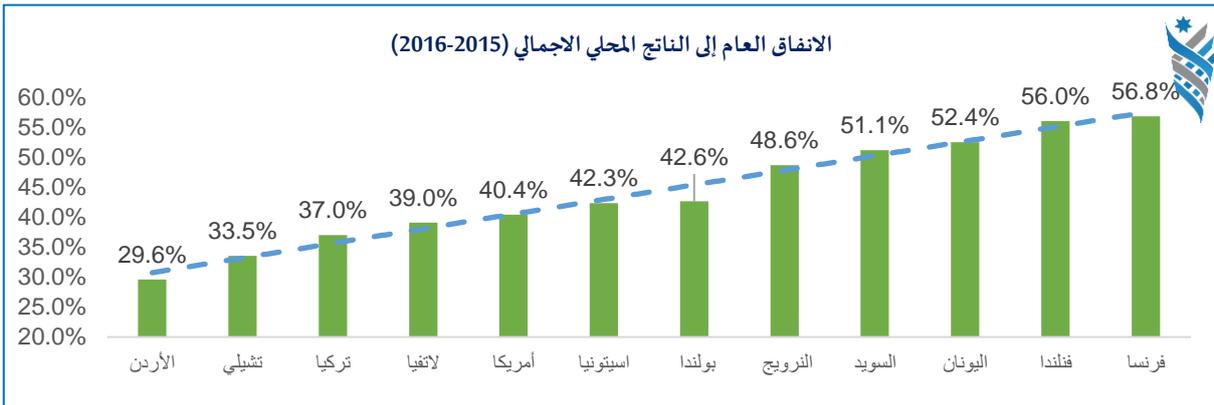
في عام 1965، كان معدل الدخل الضريبي نسبةً للناتج المحلي الإجمالي في دول مثل اليونان وإسبانيا وتركيا يعادل (11.7%) و(10.3%) و(9.9%) لهذه الدول على التوالي. وفي ذلك الوقت أيضاً كان وضع الأردن لا يختلف كثيراً عن هذه الدول، فقد كان الدخل الضريبي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الأردن يعادل (9.6%). إلا أنه وفي العام 2016 ارتفع هذا المعدل في اليونان ليصل إلى (21%) وفي إسبانيا إلى (25.2%) وفي تركيا إلى (18%)، بالمقابل فإنه في الأردن



3. في الآونة الأخيرة ومقارنةً بفترة السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات فإن إجمالي الانفاق العام في الأردن في تراجع وانخفاض. والأكثر خطورة من ذلك هو التراجع في الانفاق الرأسمالي.

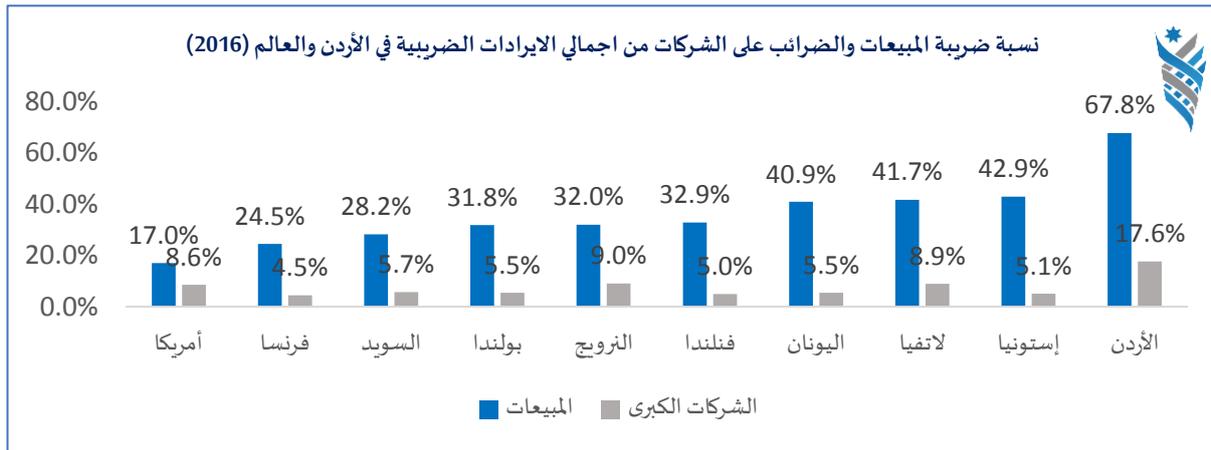
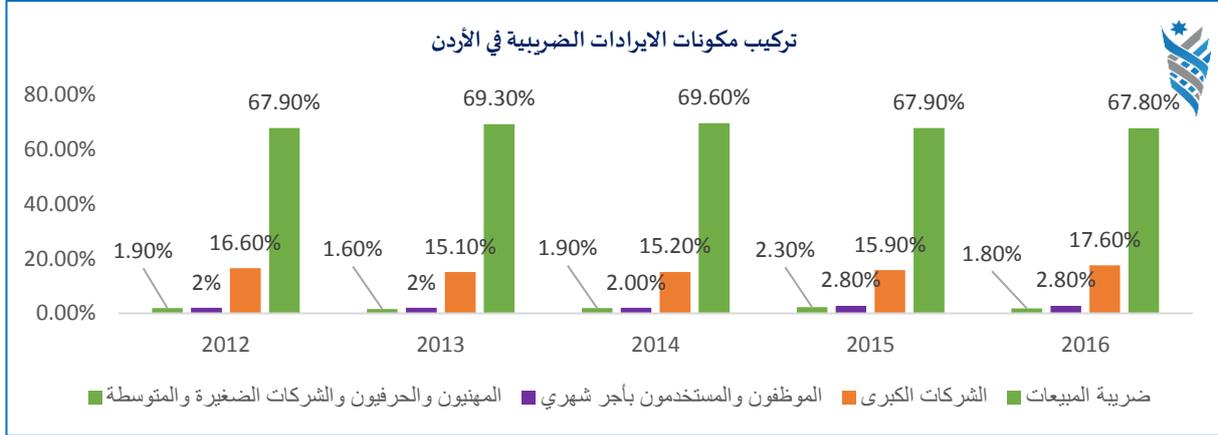


كما أنه وإذا ما قارنا معدل الانفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن ببعض دول العالم، فإن متوسط معدل الانفاق العام في الأردن نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في العامين 2015 و2016 كان يُعادل 29.6%، وهو أقل بكثير من دول مثل: تشيلي (33.5%) وتركيا (37%) ولافتيا (39%) وكذلك فرنسا (56.8%).

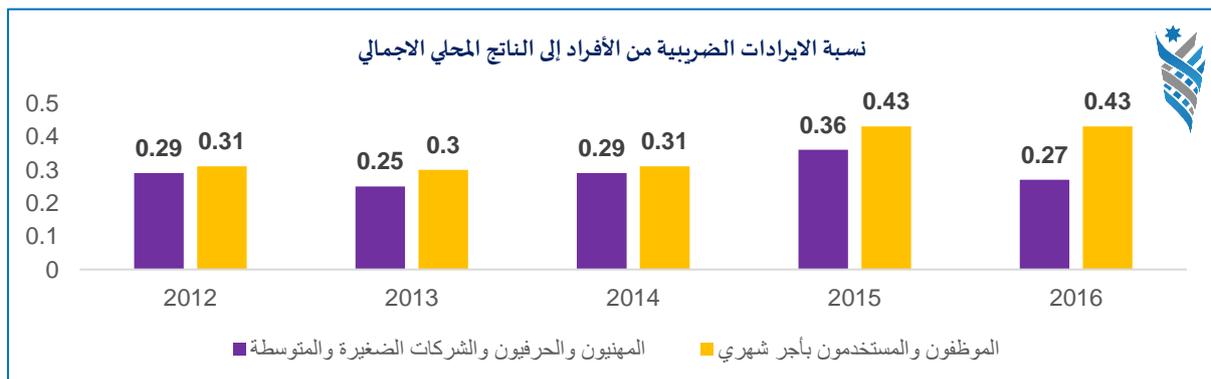


4. إضافة إلى ما ذكر أعلاه، من المهم أن نورد الملاحظات التالية:

أ. إذا درسنا مكونات الإيرادات الضريبية في الأردن؛ فإننا نلاحظ اختلاف وتباين في تركيب مكونات الإيرادات الضريبية مع دول أخرى في العالم. فعلى سبيل المثال: تشكل ضريبة المبيعات نحو 68% من إجمالي الإيرادات الضريبية في الأردن، وهذه النسبة هي أعلى بكثير من دول مثل: استونيا (43%) وفنلندا (33%) والولايات المتحدة الأمريكية (17%). وكذلك الحال بالنسبة لضريبة الدخل على الشركات فقد شكلت ضريبة دخل الشركات الكبرى نحو 17.6% من إجمالي الإيرادات الضريبية في الأردن وهي أعلى بكثير من دول مثل: استونيا (5.1%) وفنلندا (5%) وفرنسا (4.5%) والولايات المتحدة الأمريكية (8.6%).

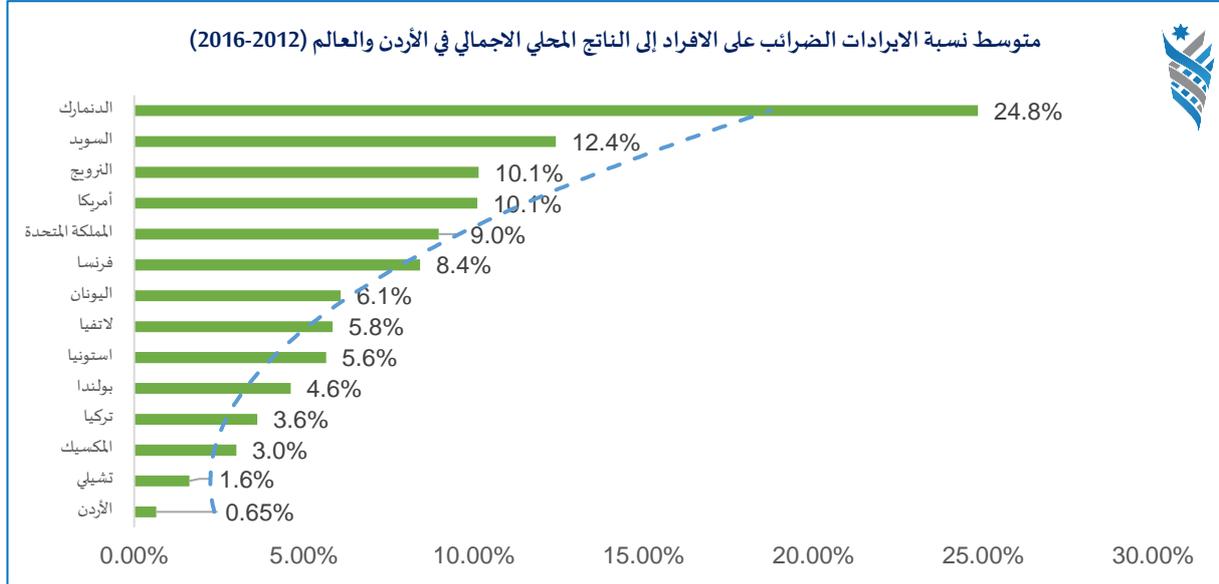


ب. بالنسبة لضريبة الدخل على الأفراد (الموظفون والمهنيون والشركات الصغيرة والمتوسطة) في الأردن، فإن الأفراد يساهمون بشكل قليل جداً في الإيرادات الضريبية. فعلى سبيل المثال؛ ان الإيراد المتحصل من ضرائب الدخل التي يدفعها فئة الأفراد الموظفون والمستخدمون بأجر شهري يشكل ما نسبته 0.43% فقط من الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة لذلك، فإن فئة الأفراد المهنيين



والحرفيين الذين يعملون بشكل حر في القطاع الخاص الأردني (غير موظفين) يساهمون أيضاً بشكل قليل من ناحية الضرائب التي يدفعونها؛ فإن نسبة اجمالي ضرائب الدخل التي يدفعها أصحاب المهن والحرف في الأردن تُشكل (0.27%) فقط من الناتج المحلي الإجمالي. وهذه النسبة المنخفضة في الأردن قد تعزى إلى التهرب الضريبي!!

وبالمقارنة مع دول أخرى يتضح انخفاض هذه النسب في الأردن.



## 3. التوصيات:

إن الأثر الكلي لعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي وما يتبعه من انخفاض في النفقات العامة وارتفاع في الدين العام وتراجع فعالية الدور الحكومي وغيرها من العوامل: قد قادت لإضعاف الاقتصاد الوطني وجعله يصل إلى ما يسمى " حالة التوازن قليل الكفاءة".

### التوصيات

1. على الأردن أن يتبنى قانون ضريبة عصري وذو خصائص نافعة للاقتصاد الوطني:
    - أ. يجب أن يؤدي أي نظام ضريبي إلى تحقيق قدر كافي من الموارد المالية للحكومة بحيث يُمكنها ذلك من زيادة الجهود التنموية والجهود الرامية إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. وإذا فشل النظام الضريبي في تحقيق هذه الموارد المالية فلن يكون أمام الحكومة خيار سوى تمويل العجز من خلال الدين.
    - ب. عندما يرتفع الدخل القومي في الأردن، فإن النظام الضريبي يجب أن يلعب دوراً في رفع المرونة الضريبة (الإيرادات الضريبية نسبةً للنتائج المحلي الإجمالي). ولهذا، إذا كان قانون ضريبة الدخل تصاعدياً، ولم تكن الإيرادات الضريبية محكومة بمصدر ضريبي واحد (مثل: ضريبة المبيعات) وكانت متنوعة؛ فإنه من الممكن تحقيق معدل مرونة ضريبة ملائم.
    - ج. يجب توزيع العبء الضريبي على المكلفين توزيعاً عادلاً. وذلك بحيث يكون بالخصائص التالية:
      - أولاً، يجب أن يكون العبء الضريبي على من يتمتعون بدخول مرتفعة أعلى من العبء الضريبي على غيرهم من ذوي الدخل الأقل أو ذوي الدخل المحدود والفقراء.
      - ثانياً، يجب أن يدفع من لديهم دخول متساوية ضرائب متساوية. ولتحقيق العدالة يجب ألا تتحكم ضريبة المبيعات بالنظام الضريبي في الأردن، بمعنى ألا تكون ضريبة المبيعات هي المصدر الرئيسي للإيرادات الضريبية.
      - ثالثاً، يجب أن يكون نص قانون الضريبة بسيطاً مفهوماً وغير مُعقد، وذلك لحماية دافع الضرائب من استغلال الخبراء والمدققين والمحصلين الضريبيين.
  2. يجب أن يتم شرح القانون الحالي والقانون الجديد بشفافية وبطريقة مهنية وواضحة للرأي العام الأردني. فعلى سبيل المثال: تُشير الأفكار والروايات المتناقلة بين الناس في الأردن إلى أنهم يعتقدون بأنهم يدفعون ضرائب كثيراً، وفي الحقيقة فإن هذا وهم، فهم يظنون بأنهم يدفعون ضرائب أكثر بكثير مما يدفعون فعلياً على أرض الواقع، وهذا ما يسمى بالوهم الضريبي. وهذا يُعزى لأسباب عديدة وأبرزها التغيرات المتتالية على قانون الضريبة وكذلك الضعف في الخدمات العامة المقدمة للمواطنين، مما يشعرهم بأنهم يدفعون ضرائب أكثر من تحصيلهم لخدمات بدل الضرائب التي يدفعونها.
  3. في سياق الحوار الوطني حول النظام الضريبي في الأردن على الحكومة أن تكون مقنعة للرأي العام فيما يتعلق بأنظمتها الضريبية؛ ويتأتى هذا الاقناع من خلال شمول وموثوقية وشفافية الحكومة في التزامها في خدمة المصلحة الأردنية العامة. وبطبيعة الحال فإن هذه الشفافية يجب أن تنعكس على الموازنة العامة للحكومة، وذلك بحيث أن تكون مصادر الإيرادات العامة ومصادر النفقات العامة في الموازنة مصنفة ومفصلة بطريقة تُمكن أي قارئ للموازنة العامة للحكومة من فهمها من غير اللجوء لأي خبير أو مساعدة من شخص مختص.
- كذلك، فإن تكاليف وإيرادات الخدمات العامة المُقدمة للناس (مثل: الكهرباء) يجب أن تكون مُعلنة للعامة بشفافية ووضوح. على سبيل المثال، هنالك أسئلة تُثار حول "الدعم البيئي" في قطاع الطاقة ولماذا يسيء دعم بيئي وهو فعلياً ضريبة ويجب أن يصب في دخل الإيرادات الضريبية!
- ويجب أن يكون لدى الحكومة مؤشرات أداء رئيسية توجه الأداء الحكومي لتحقيق النتائج المثلى، وذلك من حيث عدة أمور مثل: الانفاق العام الجاري وكيفية الحفاظ عليه عند

يفرض ضرائب جديدة على دخول هذه الفئة من المواطنين الأردنيين.

5. بالنسبة لأصحاب المهن والحرف والأعمال الحرة، فإن المساهمة الضريبية لهذه الفئة محدودة جداً؛ إذا نظرنا لنسبة ما تدفعه هذه الفئة إلى الناتج المحلي الإجمالي فهي منخفضة جداً (0.27% من الناتج المحلي الإجمالي). وزيادة هذه النسبة من 0.27% إلى 3.00% من الناتج المحلي الإجمالي سوف تؤدي لتحصيل الخزينة ما يعادل 770 مليون دينار سنوياً!! وفي الحقيقة فإن هذه هي "المعضلة"؛ فنحن بحاجة ماسة لقانون ضريبة دخل جديد وعصري يساعد في انفاذ سياسة تحصيل قوية وفعالة وتساهم في زيادة الامتثال الضريبي.

ويعتبر هذا القطاع قطاع مهم جداً وعريض، وهو يضم الأطباء والمحامين والنجارين والحدادين والمقاولين وغيرهم من أصحاب المهن الحرة، والعديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة. ولذلك، من المهم جداً النظر في تصنيف هذه الفئة الاجتماعية بناءً على قطاعاتهم وقطاعاتهم الفرعية ومناطق عملهم وتحصيل الضرائب منهم بشكل فعال، كما يمكن فرض نظام ضريبة دخل مقطوعة على كل منهم.

6. ليس من الضرورة تغيير نسبة الضريبة الحالية على المبيعات أو زيادتها. وفي هذا السياق، بمجرد زيادة الإيرادات الضريبية الحكومية المحصلة من أصحاب المهن والحرف والأعمال الحرة والخاصة؛ فإن هذا سيؤدي بشكل مباشر لتنوع مصادر الدخل الضريبي للحكومة وذلك من دون اللجوء لزيادة أو تخفيض الضريبة العامة المفروضة على السلع والخدمات.

7. بالنسبة لقطاع الشركات الكبرى، فإن هذا القطاع يساهم حالياً بنسبة 17% من إجمالي الإيرادات الضريبية التي تحصلها الحكومة، وفي الحقيقة فإن هذه النسبة هي أعلى كثيراً من دول مثل المملكة المتحدة (10%) والدنمارك (9.5%) وتركيا (9.5%) أيضاً. وكذلك من المهم أن نشير إلى أن القطاع المالي والمصرفي في الأردن يساهم بدفع 40% من إجمالي الضرائب التي يدفعها قطاع الشركات الكبرى. وبناءً على هاتين الملاحظتين، فإننا نوصي بعدم تغيير الضريبة الحالية المفروضة على قطاع الشركات الكبرى. علينا أن نتخلص من ظاهرة فرض الضرائب على النجاح، فمثلاً في

مستويات منطقية ومبررة. وأيضاً، يجب وضع مؤشرات أداء تضبط وتوجه زيادة الانفاق العام الرأسمالي على الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة وان تكون مقدمة بكفاءة وكفاية. كما ويجب أن تكون الموازنة الموجهة بالنتائج أداة رئيسية وأمر مسلم به في عمليتي التقييم والتخطيط للسياسة المالية للحكومة.

4. مسألة الضرائب على الرواتب (لفئة الأفراد) هي مسألة تعتمد على الواقع ودراسة الأرقام؛ أي أنه لا يوجد ما يسمى بالسياسة الصحيحة أو الخاطئة فيما يتعلق بفرض المزيد من الضرائب على فئة الأفراد من الموظفين والمستخدمين الذين يتقاضون رواتب شهرية. ولكن وعند النظر إلى الرواتب الشهرية التي يتقاضاها الأردنيين، فإن الأرقام تُشير إلى أن متوسط الرواتب التي يتقاضاها الأردنيين منخفض نسبياً. وفي الحقيقة، ان خيار فرض ضرائب على فئة العاملين بأجر شهري هو خيار غير مجدي. فبالنظر إلى أرقام مؤسسة الضمان الاجتماعي في التقرير السنوي للمؤسسة في العام 2016، فإنها تُظهر أنه نحو 80% من الموظفين المشتركين في مؤسسة الضمان الاجتماعي يتقاضون رواتب أقل من 600 دينار شهرياً. بالإضافة لذلك، فإن إجمالي عدد الأفراد الذين يتقاضون أجور شهرية تتراوح بين 500-1000 دينار؛ يعادل 264,911 شخص. و أولئك الذين يتقاضون أجور تتراوح بين 1000-2000 دينار شهرياً فإن عددهم هو 63,144 شخص. وبغض النظر عن حالتهم الاجتماعية فإن فرض ضرائب على رواتب الأشخاص الذين يتقاضون أجوراً ضمن هاتين الفئتين (1000-500/1000) وبنسبة ضريبة دخل 5%، سيدر على الخزينة العامة للدولة ما قيمته 25 مليون دينار سنوياً للفئة الأولى (بالنسبة لفئة الـ 500-1000 دينار)، و 15 مليون دينار سنوياً بالنسبة لفئة الأجر 1000-2000 دينار. وهذه المتحصلات من الضرائب لا تعتبر محدودة وحسب، ولكنها أيضاً من المفترض ان تكون أقل من ذلك إذا اخذنا بالحسبان المتزوجين منهم (لأنهم يتمتعون بإعفاء ضريبي)، وكذلك فإنه من المكلف تحصيل هذه المبالغ.

وبالنسبة للنقاط السابق ذكرها فيما يتعلق بضرائب الدخل على فئة ذوي الدخل الشهري، فإن منتدى الاستراتيجيات الأردني لا يوصي بتعديل قانون ضريبة الدخل الحالي بحيث

" على المواطنين في أي دولة أن يساهموا في دعم الحكومة، وبحسب قدرات كل منهم، أي كل حسب دخله الذي يتمتع به تحت حماية الدولة"

" يمكن للعامة وبتكلفة بسيطة تسهيل وتشجيع وحتى الفرض على الجميع في الدولة ضرورة الحصول على أهم عناصر التعليم"

كذلك، فقد قال مؤخراً ماكس إيفارست فيليبس مدير المركز العالمي للتفوق في الخدمات العامة والتابع للبرنامج التنموي للأمم المتحدة، بأن:

" الدولة الناجحة تتطلب قيادة سياسية قوية ولديها رؤية ضريبية واضحة تسعى لإيصال وتحقيق أهداف ورسائل وطنية، تنجح في كسب تأييد دافعي الضرائب وتشجعهم على الشعور بالمسؤولية لدفع هذه الضرائب. ان النظام الضريبي جزء مهم من عملية بناء الدولة ويجب أن يُربط بوضوح باستراتيجية وطنية تؤدي لتحقيق نمو اقتصادي"

" يجب توضيح وتبرير سبل استخدام الأموال المتأتية من الضرائب لدافعي هذه الضرائب، والذين يحتاجون لمعرفة اذا كانت هذه الأموال تستخدم بالشكل الملائم والمناسب"

الأردن، تشكل البنوك قطاع رئيسي للشركات الكبرى وهي تقوم بدفع ضريبة على دخلها بنسبة 35%!!

8. وأخيراً، من المهم الإشارة الى أن النشرات المالية لوزارة المالية تعلن عن إيرادات "متنوعة" غير معروفة التفاصيل، ومع ذلك، فإن هذه الإيرادات قد تحتوي على ضريبة خاصة على المشتقات النفطية، وإذا هذا المصدر من الدخل تم تصنيفه كجزء من الإيرادات الضريبية فسوف ترتفع نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الإجمالي إلى 18%.

9. وبناءً على كل ما تقدم من ملاحظات ومعطيات وتوصيات، يدعو منتدى الاستراتيجيات الأردني جميع أصحاب الشأن والعلاقة في مسألة النظام الضريبي في الأردن أن يدعوا الى تبني الرؤية الجماعية التالية :

ان الهدف المرجو من تبني أي قانون جديد للضريبة هو تحقيق نمو اقتصادي قوي، والتقليص من "عدم المساواة" (في الدخل والفرص)، والمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي، وكذلك تحسين العديد من الظروف الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

وفي هذا السياق، يذكر عن الفيلسوف المعروف آدم سميث منذ القرن الثامن عشر، وهو الاب الروحي للاقتصاد الحديث، والذي وضع الحجر الأساس والجزء الأهم من سياسات السوق الحر؛ أنه قال:



## مصادر المعلومات

1. وزارة المالية: النشرات المالية الشهرية.
2. البنك المركزي الأردني: قاعدة البيانات والنشرات الشهرية.
3. قاعدة بيانات مجموعة الدول الصناعية (OECD).



منتدى الاستراتيجيات الأردني  
JORDAN STRATEGY FORUM

فاكس: +٩١٢ ٦٥١١ ٦٣٧٦

هاتف: +٩١٢ ٦٥١١ ٦٤٧٦

info@jsf.org

www.jsf.org



/JordanStrategyForumJSF



@JSFJordan